التصويت على المداولة الثانية من المفوضية العامة للانتخابات أقر بالمداولة الثانية

حرس المجلس يغلقون أبواب القاعة بعد تحويل الجلسة إلى سرية لمناقشة الحالة المالية للدولة (تصوير : صالح محمد)

الختامية العلنية لدور الانعقاد العادي الأول

المالية للدولة إلى ديوان المحاسبة لتقديم تقريره خلال 3 شهور

خالد المونس : اللجنة تسلمت 25 تعديلا من النواب تناولت أغلب نصوص القانون

اعتراض بوشهري على فقرة تتعلق بضوبط الترشح للمرأة

الغانم يتنازل عن الشكوى المقدمة ضد عبدالوهاب العيسى

خالد العتيبي : انتهت حقبة الإعدام السياسي بإعلان وفاة حرمان المسيء بعد إقرار هذا القانون

مرزوق الغانم : رغبة مني في فتح صفحة جديدة مع الجميع تنازلت عن الشكوى

الشاهين : توفير الحصانة ليست نوعاً من الطبقية وإنما هي حماية للنائب لكي يمارس دوره

جوهر : الزميل عبد الوهاب العيسى له مواقف سياسية مشرفة وتتناسب مع تطلعات الشعب الكويتي

أسامة الزيد : الأمم والشعوب لا تتطور إلا بحرية الرأي والأمر ليس انتصاراً للنائب بل لإرادة الشعب

فهد بن جامع : نريد طي صفحة الماضي وأشكر النائب مرزوق الغانم على تنازله عن الشكوى المقدمة

والتعاون الإيجابي بين المجلس والحكومة، معربا عن أمله في استمرار هذا التعاون في أدوار الانعقاد المقبلة لتحقيق تطلعات وآمال الشعب الكويتي.

وقال الكندري إنه بفضل التنسيق والتعاون الإيجابي بين الحكومة والمجلس تم الانتهاء من القوانين الأربعة المتفق عليها في الخارطة التشريعية، وضم ربات البيوت لتأمين عافية والمدن الإسكانية والمحكمة الدستورية، واليوم المفوضية العامة للانتخابات.

وأضاف "وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل للإخوة أعضاء التنسيقية الحكومية البرلمانية على هذا الجهد المبذول ونأمل أن يستمر هذا التعاون في الأدوار المقبلة تحقيقا لتطلعات وآمال الشعب الكويتي الكريم وتأكيدا على ما تفضل به سمو رئيس مجلس الوزراء بأننا شركاء مع المجلس في خدمة المواطنين وفقا لأحكام الدستور".

ثم انتقل المجلس إلى التصويت على رفع الحصانة عن النائب عبدالوهاب العيسى في القضية المرفوعة من النائب مرزوق الغانم.

وقال مرزوق الغانم: لا داعي للمناقشة وفور ورود كتاب النائب العام أرسلت التنازل

هذا الحق يجب ألا يصادر فالقضاء يكفل الحق للجميع.. تنازلت عن الشكوى وأنا مع عدم رفع الحصانة

وقال رئيس اللجنة التشريعية والقانونية النائب مهند الساير إن اللجنة اجتمعت مع النائب العيسى الذي أكد أن القضية من قضايا الرأي ولم يقصد شخص الشاكي الزميل مرزوق الغانم، لافتاً إلى أن الغانم قدم تنازلاً عن الشكوى.

وأكد الساير أن اللجنة رأت أن الشكوى كيدية وأنه لا يجب رفع الحصانة عن النائب العيسى.

بدوره قال مقرر اللجنة التشريعية النائب أسامة الشاهين إن الحصانة هي مفردة وقيمة دستورية، لافتاً إلى أن المادتين (110) و(111) تحدثتا عن " لا يجوز للنائب أن يتخلى عن الحصانة".

وأضاف إن توفير الحصانة ليست نوعاً من الطبقية أو التمايز، وإنما هي حماية للنائب لكي يتمكن من ممارسة دوره النيابي على أكمل وجه.

من جهته قال النائب د. حسن جوهر إن الزميل عبد الوهاب العيسى له مواقف سياسية مشرفة وتتناسب مع تطلعات الشعب الكويتي، مبيناً أن مصادرة حرية الرأي مرفوضة وأن زمن الملاحقات القانونية انتهى خصوصا في القضايا الإصلاحية.

وقال النائب أسامة الزيد " لا تنه عن خلق وتأتي بمثله عارعليك إذا فعلت عظيم، ولطالما ناديناً بالحريات، ونرفض أن تتم محاسبة أحد على رأيه".

وأضاف إن " الأمم والشعوب لا تتطور إلا بحرية الرأي، ورفض الحصانة ليس انتصاراً للنائب عبد الوهاب العيسى ولكن انتصاراً للحريات وإرادة الشعب".

وقال النائب مرزوق الغانم إنه تنازل عن الشكوى فور علمه بوصول كتاب النائب العام، لافتاً إلى أن الإساءة يحددها القضاء، وأن الحرية تنتهي عند حدود الآخرين.

وأضاف " رغبة مني في فتح صفحة جديدة مع الجميع تنازلت عن الشكوى وبالتالي أنا مع عدم رفع الحصانة، ولكن هناك حقوق دستورية مكفولة للجميع".

من ناحيته، قال النائب فهد فلاح بن جامع "نريد طي صفحة الماضي، وأشكر النائب مرزوق الغانم على تنازله عن الشكوى المقدمة في حق النائب عبد الوهاب العيسى".

مجلس الأمة يرفض رفع الحصانة عن عبدالوهاب العيسى في القضية المرفوعة من مرزوق الغانم الذي سلم اللجنة أوراقا تفيد تنازله عنها.

ثم انتقل المجلس إلى مناقشة «الحالة المالية للدولة».

وأعلن رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون عن قرار المجلس بإحالة الحالة المالية للدولة للسنة المالية 2022 /2023 إلى ديوان المحاسبة لتقديم تقرير بشأنها خلال 3 أشهر.

وكان السعدون قد طلب إخلاء القاعة بعد طلب الحكومة تحويل الجلسة إلى سرية وفق المادة (94) من الدستور لمناقشة الحالة المالية للدولة.

يذكر إن الحكومة ممثلة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري، طلب تحويل الجلسة إلى سرية وفق المادة (94) من الدستور لمناقشة الحالة المالية للدولة.

وقال السعدون عقب عودة الجلسة علنية "بناء على طلب الحكومة عقدت الجلسة سرية بموافقة المجلس، وبعد أن قدم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بالوكالة الحالة المالية للدولة شارك العديد من النواب في المناقشة".

وأضاف السعدون "قرر المجلس بعد انتهاء قائمة المتحدثين وبعد تعقيب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية بالوكالة، أن تحال الحالة المالية للدولة للسنة المالية 2022/2023 إلى ديوان المحاسبة ليقدم تقريره عنها خلال 3 أشهر وبعد ذلك يحال التقرير إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية".

وقرر المجلس مناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي مجتمعة في بداية جلسة اليوم الأربعاء.

ورفع السعدون الجلسة إلى الساعة التاسعة من صباح اليوم لمناقشة "تقارير الميزانيات".

وعقب رفع الجلسة وجه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الدعوة لعقد الجلسة الختامية العلنية لدور الانعقاد العادي الأول، بعد نصف ساعة من الانتهاء من جلسة الأربعاء "اليوم".

ويتضمن جدول أعمال الجلسة التقارير الختامية للجان المجلس الدائمة والمؤقتة، وكلمة رئيس مجلس الأمة وكلمة الحكومة بمناسبة اختتام دور الانعقاد العادي الأول.

كما تضمن جدول أعمال الجلسة تلاوة المرسوم الأميري بفض دور الانعقاد العادي الأول.

من جهته أكد النائب حمد العليان أنه قام بالتصويت برفض قانون المفوضية العليا للانتخابات في مداولته الثانية بسبب عدم الأخذ بتعديلات عديدة قدمها على القانون.

وقال العليان في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن المادة الثانية من القانون تنص على أن تشكيل المفوضية يكون من 5 قضاة يختارهم المجلس الأعلى للقضاء، وبذلك ينقل اختصاص الإشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى المجلس الأعلى للقضاء، منذ إعلان الترشيح حتى ظهور النتائج.

وأوضح العليان أن القانون الذي تم التصويت عليه جاء مخالفا للقانون الذي تقدم به برفقة 30 نائبا، ومختلفا أيضا عن المشروع المقدم من الشباب الإصلاحي، ومقترحات جمعية الشفافية.

وأضاف أن القانون يخالف كذلك التحركات التي تمت منذ أكثر من 5 سنوات والتي تمت المطالبة فيها بالميادين وبالدواوين وبالندوات بضرورة إشهار المفوضية العليا للانتخابات باعتبارها من أهم مشاريع الإصلاح السياسي.

وأكد العليان أنه انسجاما مع قناعاته صوّتُ بالرفض على القانون خصوصا المادة الثانية منه، مشيرا إلى أنه تقدم في الأسبوع المنصرم بـ 6 تعديلات على 6 مواد من القانون من بينها المادة الثانية، كما تقدم مع 13 نائبا بتعديل على المادة الثانية محاولا الوصول إلى صيغة ملائمة لهذه المادة.

من ناحيته قال النائب الدكتور فلاح الهاجري إن «مشروع قانون رد الاعتبار من القوانين المهمة التي يجب أن يكون عليه اتفاق نيابي حكومي وأولوية مشتركة، لإنهاء كل صور العزل»، ناقلاً عن أحد الوزراء المعنيين بـ«توجه حكومي مؤكد لإقرار رد الاعتبار في بداية دور الانعقاد المقبل».

وأضاف الهاجري أن «قانون رد الاعتبار يعالج أوضاع أكثر من 400 مواطن من الشخصيات الوطنية في قضايا ذات خلفية سياسية»، داعياً اللجنة التنسيقية إلى «وضع القضية على رأس أولويات السلطتين لرد الاعتبار وتخفيض المدد فضلا عن 40 أولوية لدى اللجنة التنسيقية منها ما يتعلق بتحسين مستوى المعيشة للمواطنين».

وطالب الهاجري باستغلال التعاون بين السلطتين للإنجاز، قائلا «لن تكتمل فرحتنا إلا بإقرار هذا القانون والقوانين الأخرى المتعلقة بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين ومتلقي المساعدات الاجتماعية».

واعتبر أن إقرار 4 قوانين نوعية في دور الانعقاد الحالي «إنجاز غير مسبوق وتعاون مثالي بين السلطتين»، داعياً إلى «استثمار هذا التعاون لإقرار الأولويات المتعلقة برد الاعتبار وقوانين تحسين معيشة المواطنين».

وأعرب عن تمنيه «استمرار هذا التواصل والإنجاز بين المجلس والحكومة والالتزام بالحقبة الجديدة من التعاون لمزيد من الإنجازات التي ينتظرها أبناء الشعب الكويتي منذ فترات طويلة».

وذكر أن «هذا التعاون أثمر إنجاز 4 قوانين تصب في الإصلاحات السياسية والتنموية والتي تعني كل أسرة كويتية بإضافة ربات البيوت إلى نظام التأمين الصحي (عافية)، إضافة إلى تعديل قانون المحكمة الدستورية وتشريع قانون إنشاء المدن الإسكانية وقانون المفوضية العليا للانتخابات».

وفهد بن جامع أيضا

جانب من الجلسة